٧.

"الإمبراطورية": أوروبا بين بروكسل وبيزنطة

حلم أوروبي أصبح الآن حقيقة.

عنوان لصحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، ٢٠٠١

ثقل مقابل؟

هنالك دور معقول يلعبه الاتحاد الأوروبي كشريك للإمبراطورية الأمريكية: حافظ السلام الذي يسير في أعقاب صانع السلام. لكن الحرب في العراق أثارت احتمال قيام أوروبا بلعب دور مختلف جذريا: منافس إمبراطوري محتمل للولايات المتحدة. وهو دور يفضل زعماء أوروبا السياسيون لعبه. الرئيس الفرنسي جاك شيراك يريد - كما قال أحد مستشاريه السابقين - "عالما متعدد الأقطاب تمثل فيه أوروبا الثقل المقابل للقوة السياسية والعسكرية الأمريكية". المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت أعلن أن لبلاده وفرنسا "مصلحة مشتركة في عدم الخضوع لهيمنة حليفتنا القوية، الولايات المتحدة"[١]. كريس باتن، مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، دعا أوروبا بكل وضوح، في خطاب ألقاه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، لتصبح "لاعبا جديا.. وثقلا جديا مقابلا للولايات المتحدة وندا لها"[٢]. رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني، صرح عشية توليه منصب رئاسة الاتحاد الأوروبي (تموز/ يوليو ٢٠٠٣) بأن "أوروبا لن تقدر على النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها غير خاضعة لها إلا إذا أصبحت أوروبا الكبرى"[٣]. وحتى تيموثي

غاتون اش أكثر المعلقين البريطانيين دهاء ومراوغة، وجد نفسه مؤخرا تواقا لدور أوروبي عالمي أشد بروزا وثقة. وأكد في صحيفة "نيويورك تايمز" (أبريل/ نيسان ٢٠٠٢) على أن "أمريكا لديها القوة التي تفيد الجميع، بمن فيهم هي ذاتها"[٤].

على الصعيد الاقتصادي، لربما تلحق الصين بالولايات المتحدة في مرحلة ما خلال السنوات الأربعين القادمة. لكن في الوقت الراهن، لا يقترب من مساواة الناتج الأمريكي سوى الاتحاد الأوروبي. ولذلك فإن الحل يكمن في أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر قوة من الناحية السياسية، لتفعيل واستغلال ثقله الاقتصادي (وستعم الفائدة الجميع كما هو مفترض، خصوصا أوروبا بالتأكيد). لقد جرى التعبير عن هذه الأفكار والآراء بوتيرة متسارعة منذ الغزو الأنكلو - أمريكي للعراق.

في نظر العديد من المعلقين، فإن ذلك بالضبط هو هدف المعاهدة الجديدة لتأسيس دستور للاتحاد الأوروبي، الذي صاغته لجنة الميثاق برئاسة فاليري جيسكار ديستان (الرئيس الفرنسي السابق) وقدم إلى المجلس الأوروبي في سالونيك (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣). لنتناول بالبحث ما تقوله المعاهدة حول موضوع القوة العسكرية لأوروبا. في المادة " I-11 "، تشير الفقرة ٤ صراحة إلى أن "الاتحاد سوف يملك الصلاحية والأهلية لتحديد وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بما في ذلك صياغة واستنباط سياسة دفاعية مشتركة بصورة مكثفة ومتواصلة". أما في المادة " I-40 "، فتذكر الفقرة ٣ أن "الدول الأعضاء سوف تضع قدراتها المدنية والعسكرية بتصرف الاتحاد من أجل تطبيق سياسة الأمن والدفاع المشتركة"، وسوف "تعمل بشكل مكثف ومستمر على تحسين قدراتها العسكرية"[٥]. وفي حين ركز المعارضون البريطانيون لتوسيع سلطات الاتحاد الأوروبي على الجوانب الاتحادية السرية والخفية لمسودة الاتفاقية (كما هو متوقع)، اعتبرها بعض المعلقين الأمريكيين أحدث تمظهرات النزعة "المناهضة لأمريكا" في أوروبا. وتبعا للصحفي اندرو سوليفان، "هنالك أساس منطقي واحد لمثل هذا الاقتراح في هذا الوقت

بالذات، وهو كبح جماح قوة الولايات المتحدة". وحين يقول جيسكار ديستان نفسه إنه يريد أن يحظى الاتحاد الأوروبي "بالاحترام ويؤخذ رأيه باعتباره قوة سياسية على قدم المساواة مع القوى الكبرى الأخرى على الأرض"، فإن ذلك يبدو استدلالا جديرا بالتصديق[٦].

لا يثير هذا النوع من الكلام بالطبع سوى السخرية لدى بعض الأوساط. ففي جدله العنيف والشهير حول الموضوع، ازدرى روبرت كاغان بـ"الضعف النسبي" للأوروبيين مقارنة بالقوة الفاعلة والشجاعة الحربية للأمريكيين، مؤكدا أن "ضعف أوروبا العسكري أدى إلى تجنب ممارسة القوة العسكرية، وهذا أمر مفهوم تماما. وفي الحقيقة، أفرز اهتماما أوروبيا قويا بالإقامة ضمن عالم لا تلعب فيه القوة دورا مهما.. [لكن] رفض أوروبا لسياسة القوة، وتبخيسها لقيمة القوة العسكرية كأداة للعلاقات الدولية، اعتمد على تواجد القوات العسكرية الأمريكية على التراب الأوروبي"[٧]. يمكن للمرء في الحقيقة المضي خطوة أبعد من كاغان. إذ لا يقتصر السبب الذي حول الأوروبيين من إله الحرب إلى ربة الجمال على التجارب المريعة التي كابدوها في الحربين العالميتين. بل يرجع أيضا إلى حقيقة أن قارتهم أصبحت أقل أهمية - نسبيا - مقارنة بحالها في القرن التاسع عشر. فنسبة سكانها إلى سكان العالم أصبحت نصف ما كانت عليه عام ١٨٢٠. وحصتها من الناتج العالمي انخفضت إلى الخمس، مقارنة بأكثر من الثلث عام ١٨٧٠. ومن المؤكد أن هذا الانحطاط النسبي سوف يستمر على ما يبدو في المستقبل المنظور. وفي نظر العديد من الأمريكيين، لا تكمن أهمية أوروبا الرئيسية اليوم في كونها منافسا استراتيجيا محتملا بل وجهة سياحية مقصودة[٨].

لكن إصرار كاغان العنيد على ضعف أوروبا يبقى ضمن رأي الأقلية داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية. وهناك عدد مهم من المعلقين والباحثين الذين اقتفوا خطى صمويل هنتنغتون في رؤية الاندماج الأوروبي بمثابة "أهم خطوة" تنأى

عن العالم "أحادي القطب" الذي ظهر في الفترة - الفجوة التي أعقبت الحرب الباردة، باتجاه قرن جديد "متعدد الأقطاب حقا"[٩]. وتوقع تشارلز كوبتشان أن "تلحق أوروبا بأمريكا في وقت قريب.. لأنها تتجمع معا، وتحشد مصادر وموارد كبيرة ومؤثرة، وتمتلك الدول الأعضاء رأس مال فكريا جاهزا. إن اتحاد أوروبا السياسي هو مركز تغير المشهد العالمي". وتبعا لكوبتشان فإن "أوروبا الجماعية.. تقف على عتبة" تحدي القوة الأمريكية[١٠]. كما عقد مقارنة تشبيهية تثير الفضول مع العالم القديم، حيث صور الاتحاد الأوروبي كـ"قطب بازغ، يقسم الغرب إلى نصفين، أمريكي وأوروبي"[١١].

هل يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي بمثابة بيزنطة جديدة؟ آراء كوبتشان أقل فرادة وأصالة مما تبدو للوهلة الأولى. إذ ألهمت التشبيهات الكلاسيكية أيضا الديبلوماسي البريطاني روبرت كوبر ليطالب "بنوع جديد من الإمبراطورية، تكون مقبولة في عالم حقوق الإنسان والقيم العالمية.. إمبراطورية تستهدف، مثل كافة الإمبراطوريات، إحلال النظام والتنظيم، لكنها تعتمد اليوم على المبدأ الطوعي". ومن المهم الإشارة إلى أن كوبر يعتبر الاتحاد الأوروبي، لا الولايات المتحدة، المؤسسة الأقدر على التحول إلى مثل هذه الإمبراطورية المابعد حداثية:

الاتحاد الأوروبي المابعد حداثي يقدم رؤية للإمبراطورية التعاونية، حيث الحرية المشتركة، والأمن المشترك دون الهيمنة الاثنية/ العرقية والاستبداد المركزي اللذين خضعت لهما الإمبراطوريات السالفة، ودون الإقصاء الاثني الذي شكل علامة مميزة للدولة/ الأمة.. ويمكن للإمبراطورية التعاونية أن تكون.. إطارا يشارك فيه الجميع في الحكم، حيث لا تهيمن دولة بمفردها، ولا تكون مبادئ الحكم اثنية بل قانونية. ولن يطلب من المركز سوى "ألطف" اللمسات؛ "البيروقراطية الإمبراطورية" يجب أن تخضع للسيطرة، والمحاسبة والمساءلة، وأن تكون خادما لا سيدا لدول الرابطة المستقلة ذات المصلحة المشتركة. يجب على هذه المؤسسة أن

تكرس للحرية والديمقراطية وتخلص لهما باعتبارهما من أجزائها التكوينية. وعلى شاكلة روما، سوف توفر هذه الرابطة لمواطنيها القوانين والعملات والطرقات [١٢].

لكن لا حاجة بنا لاستحضار ذكرى روما أو بيزنطة لإثبات قدرة أوروبا على إفساد حفلة القطب الواحد الأمريكية. جوزيف ناي أيضا يرى أن أوروبا قد أصبحت ندا مكافئا لأمريكا في المجال الاقتصادي، حيث "لا تهيمن الولايات المتحدة، وينبغي عليها المساومة كند معادل لأوروبا"[١٣]. وبالرغم من أن نهوض الصين يسبب قلقا أكبر لجون ميرسهايمر، إلا أنه معني أيضا بالتحديين المحتملين اللذين يتوقع أن يصدرا من أوروبا للقوة الأمريكية: "إما أن تغادر الولايات المتحدة أوروبا.. لأنها ليست مضطرة لاحتواء ند منافس يبرز للعيان، وفي هذه الحالة تصبح المنطقة أقل استقرارا، أو تبقى، لاحتواء منافس رهيب، في وضع يرجح أن يكون خطيرا"[١٤]. أما المؤرخ بول كيندي فقد انضم إلى الجوقة، مؤكدا على الأهمية الديمغرافية للاندماج والتوسع الأوروبي. كتب قائلا في الذكرى السنوية الأولى لهجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية: "حتى في الوقت الحاضر، تتفوق [أوروبا] في عدد السكان على الولايات المتحدة.. بينما تعادلها - أو تتفوق عليها قليلا - في حصتها من إجمالي الناتج العالمي. ومع وجود خطط لضم مزيد من الأعضاء، وترسخ استعمال اليورو، يظهر اتجاه لا يعرف شيئا عن الخط الفاصل للحادي عشر من سبتمبر على ما يبدو"[١٥]. والخاتمة الناجحة لاتفاقيات ضم عشرة من الأعضاء الجدد - ناهيك عن الارتفاع المستمر لقيمة اليورو مقابل الدولار منذ ظهور مقالة كيندي - قد بررت على ما يبدو هذا التحليل. وكذلك حال المعارضة الصاخبة والفاعلة إلى حد ما - في نظر بعض المعلقين - لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الأقل للسياسة الأمريكية في العراق. وإذا كان هناك منافس إمبراطوري للولايات المتحدة اليوم، فيبدو أنه الاتحاد الأوروبي.

الحجج المؤيدة

ما هي الطرائق التي يمثل فيها الاتحاد الأوروبي حقا ثقلا مقابلا - ولنتجنب كلمة "تهديد" المغالية - للولايات المتحدة؟

الديمغرافيا

مثلما أصاب كيندي بالقول، إن سكان الاتحاد الأوروبي يزيدون بمقدار الربع على سكان الولايات المتحدة. وتتمثل إحدى نتائج التوسع الوشيك للاتحاد في تزايد حجم الفجوة الديمغرافية، ليبلغ عدد سكانه أقل قليلا من ٤٥٠ مليون نسمة، أي أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة بمرة ونصف.

الناتج

على صعيد إجمالي الناتج الاقتصادي، لا يتخلف الاتحاد الأوروبي كثيرا عن الولايات المتحدة، اعتمادا على المقياس المستخدم. وتبعا للبنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي للدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة (قبل توسعته) ٨,٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٢، مقابل ١٠,٤ تريليون دولار في الولايات المتحدة. بكلمات أخرى، يبلغ حجم الاقتصاد الأوروبي ٨٢٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي. أما تعديل الأرقام على أساس تكافؤ القوة الشرائية فيخفض الفجوة - على أساس أن ناتج الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة ٦٪ تقريبا - لكنه لا يلغيها. لكن حين يقاس الناتج بالأسعار الثابتة (سعر الدولار عام ١٩٩٥) يمكن القول إن إجمالي الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي يحتل مرتبة أعلى[١٦]. ولن تشكل الدول العشر التي توشك على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إضافة مهمة إلى مجمل الناتج[١٧]. لكن بعد انضمامها، سيكون إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء الخمس والعشرين أكبر من الناتج المحلي للولايات المتحدة، على أساس تكافؤ القوة الشرائية، رغم أنه سيظل أصغر بنسبة ١٥٪ تقريبا بأسعار الدولار الحالية.

الإنتاجية

أمضت اقتصادات أوروبا الغربية معظم سنوات نصف القرن الماضي محاولة بسرعة اللحاق بالولايات المتحدة (حين يقاس الأداء بمقياس الإنتاجية). في عام ١٩٥٠، كان إجمالي الناتج المحلي/ ساعة العمل في الولايات المتحدة أعلى بثلاث مرات منه في ألمانيا؛ أما اليوم فوصلت الإنتاجية الألمانية إلى معدل يقل بنسبة ٢٣٪ فقط، بينما لا يقل مستوى الإنتاجية الفرنسية سوى بنسبة ٢٪. وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٩٨، ارتفع المعدل الوسطي للإنتاجية في الولايات المتحدة بنسبة ١,٥٪ سنويا، مقارنة بنسبة ٢,٤٪ في فرنسا[١٨].

التجارة

تعاني الولايات المتحدة من عجز كبير في حساباتها الخارجية، بغض النظر عما إذا أخذنا بالاعتبار التجارة "المرئية" أو الحساب الجاري برمته. وهذا لا ينطبق على الاتحاد الأوروبي. ولا يقتصر الأمر على أن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات الدولية تتجاوز قليلا حصة الولايات المتحدة (٢٠٪ مقابل ١٨٪)، بل إن لديه فائضا تجاريا صغيرا[١٩]. ولا مجال للشك في وجوب تعامل الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي كند مساو لها في أية مفاوضات تجارية. والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي لا يعتمد على تدفق رأس المال الأجنبي مثلما تفعل الولايات المتحدة (وهي نقطة سنقوم باستقصائها بتركيز أكبر في الفصل التالي)، فهو في الحقيقة مصدر لرأس المال.

العملة الواحدة

استطاع الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي تغيير سوق رأس المال العالمية إلى حد بعيد، لكن ذلك لم يحظ بتقدير واسع النطاق. فحجم السندات الحكومية

بالعملات الأوروبية كان ضخما حتى قبل ظهور العملة الموحدة؛ في عام ١٩٩٨، كان الحجم غير المدفوع للسندات الحكومية في منطقة اليورو يساوي حوالي نصف الحجم غير المدفوع لسندات الحكومة الأمريكية[٢٠]. لكن، ومثلما أظهر التحول السريع لعائدات السندات في منطقة اليورو، قلص الاتحاد النقدي إلى حد كبير ما يدعوه المستثمرون بـ"مخاطرة البلد"، ولذلك فإن سندات كافة الأعضاء في منطقة اليورو تعتبر الآن مضمونة مثل السندات الألمانية القديمة. لقد نجح الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والنقدي في تعزيز وتشجيع سوق السندات المالية الأوروبية. وتبعا لبنك التسوية الدولي، فإن حوالي ٤٧٪ من صافي إصدار السندات الدولية قد تم باليورو منذ الربع الأول من عام ١٩٩٩، مقارنة بنسبة ٤٥٪ بالدولار. وخلال المدة الزمنية السابقة نفسها على بدء العمل باليورو كانت النسبة - على التوالي - ٢٩٪ للعملات التي اندمجت لتشكيل اليورو، و ٥١٪ للدولار[٢١]. علاوة على ذلك، فرضت اتفاقية الاستقرار والنمو قيودا صارمة على السياسات المالية لدول منطقة اليورو، رغم أننا لا نعرف هل سيفرض القانون الذي يقيد العجز في الميزانية بحدود ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى أم لا. نظريا على الأقل، جرى "تعليق" العمل بالاتفاقية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

لذلك لا يمكن إغفال احتمال أن يبدأ المستثمرون باعتبار اليورو على مستوى الدولار حين يتعلق الأمر بتعيين السندات المالية التي ينخفض فيها مستوى المخاطرة. وفي الحقيقة، بدأوا بذلك فعلا. ففي السنة التي تلت شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٢، انخفضت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة ٤٥٪. أما عائدات السندات الأمريكية الطويلة الأجل فظلت أعلى من عائدات منطقة اليورو بمعدل يتراوح بين ١٠- ٧٠ نقطة منذ عام ١٩٩٧، بعد أن بقيت أدنى طيلة العشرين سنة الماضية (باستثناء سنتين اثنتين)[٢٢]. وتبعا لأحد التقديرات، سوف يكون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الخمس القادمة أعلى إلى حد كبير في الاتحاد الأوروبي منه في الولايات

المتحدة[٢٣]. وحين استحث رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد شركة النفط الماليزية الحكومية على تسعير إنتاجها من الغاز والنفط باليورو بدلا من الدولار، كان يستهدف دون شك تسجيل نقطة سياسية على حساب الولايات المتحدة. لكن اقتراحه (في حزيران/ يونيو الماضي) لم يكن عبثيا. ومن الأمور ذات الدلالة المهمة أن يستغل رسامو الكاريكاتير العرب مناسبة ارتفاع قيمة اليورو ويعتبروه دليلا دامغا على ضعف الولايات المتحدة. وفي إحدى الرسوم الكاريكاتورية التي عرضتها قناة الجزيرة عام ٢٠٠٣، ظهر اليورو مرفرفا على سارية بدل الدولار الذي انخفضت قيمته، بينما وقف العم سام متكدرا والدموع في عينيه[٢٤].

دستور فيدرالي

ظاهريا، لا تقيم مسودةُ معاهدة الميثاق الأوروبي المؤسسة للدستور فيدراليةً أوروبية. نحن نعرف ذلك لأن عبارة الولايات المتحدة الأوروبية لا تكاد تظهر، ولأن كلمة "فيدرالية" حذفت من النسخة الأولية للمادة "I-1"، الفقرة ١. أما النسخة الأصلية فتذكر ما يلي: "أخذا بالاعتبار رغبة شعوب ودول أوروبا في بناء مستقبل مشترك، فإن هذا الدستور يؤسس اتحادا.. سوف تنسق ضمنه سياسات الدول الأعضاء، وسوف يدير بعض القدرات المعينة المشتركة على أسس فيدرالية". أما النسخة النهائية فكانت مختلفة نوعا ما: "أخذا بالاعتبار رغبة مواطني ودول أوروبا في بناء مستقبل مشترك، فإن هذا الدستور يؤسس الاتحاد الأوروبي، الذي تمنحه الدول الأعضاء الصلاحيات لتحقيق أهدافها المشتركة. لسوف ينسق الاتحاد السياسات التي تستهدف الدول الأعضاء من خلالها تحقيق هذه الأهداف، وسيمارس بطريقة الجماعة هذه الصلاحيات التي منحتها له"[٢٥]. السؤال المطروح بالطبع يتعلق بالمدى الذي تبقى فيه الاتفاقية التمهيدية في التطبيق العملي وثيقة فيدرالية. بعض المعنيين قصدوا بالتأكيد أن تكون كذلك. وحين عقد الاجتماع الذي ضم مائة وخمسة من الأعضاء في ليكين (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١)، أعلن أن هدفه سيكون

"بناء اتحاد سياسي" لإكمال الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي أنشئ في ماستريخت قبل تسع سنين. وفي بيان مشترك ألقي أمام اجتماع ليكين، عبر الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني عن الرغبة بأن يحول المؤتمر الاتحاد الأوروبي إلى "فيدرالية من الدول/ الأمم". وتقدم رئيس الوزراء اليوناني خطوة أبعد حين دعا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ إلى وجوب أن يرتقي "الاتحاد الأوروبي الموسع إلى اتحاد سياسي كامل مع مؤسسات وسياسات حكومية قوية ذات طبيعة فيدرالية"[٢٦].

في بعض النواحي، يجب التوكيد على أن الاتحاد الأوروبي له طبيعة شبه فيدرالية منذ الآن. وهذا يبدو أشد وضوحا في المجال القانوني. إذ تعادل تشريعات الاتحاد الأوروبي حوالي نصف كافة التشريعات والقوانين الجديدة مع أوروبا [٢٧]. المادة "I-10" من المعاهدة التمهيدية تؤكد مجددا (رغم أنها ربما تعزز أيضا) مبدأ راسخا منذ زمن بعيد، وهو أولوية قانون الاتحاد الأوروبي على القانون الوطني. فلدى أوروبا ميثاق لحقوق الإنسان، تعمل به محكمة حقوق الإنسان المستقلة في ستراسبورغ. لكن المعاهدة التمهيدية تشمل شرعة جديدة للحقوق الأساسية، تتحمل محكمة العدل الأوروبية مسؤولية تفسيرها، وبالتالي تعزز وتدعم موقف تلك المحكمة (ومقرها لوكسمبورغ) باعتبارها المحكمة العليا في أوروبا. اقترحت المعاهدة التمهيدية أيضا إنشاء فئة جديدة من الجرائم العابرة للحدود، أي تدخل في نطاق سلطة النائب العام الأوروبي، وبالتالي توسع صلاحية الاتحاد الأوروبي إلى مجال القانون الجنائي.

للاتحاد الأوروبي - حتى لو كان ذلك على الورق - العديد من المؤسسات التي ينتظر من الفيدرالية أن تملكها: لا يقتصر الأمر على المحكمة العليا فقط، بل ما يدعوه الألمان بـ"البوندسرات" (مجلس وزاري يمثل حكومات الدول الأعضاء). إضافة إلى برلمان، ومصرف مركزي، ووظائف بيروقراطية دائمة. أما التغييرات المؤسسية الرئيسة التي تصورتها معاهدة ديستان فهي مصممة - جزئيا - لمنح هذه الفيدرالية

الأولية لا مجرد الشخصية القانونية بل الفعلية أيضا. وهكذا فإن رئاسة المجلس الأوروبي (المكون من رؤساء وزعماء الدول الأعضاء الذي ينعقد مرة كل ٣ أشهر) لن تشغلها الدول الأعضاء بالتناوب لمدة ستة أشهر؛ بل سيحتلها شخص واحد، ينتخبه أعضاء المجلس ليشغل المنصب مدة خمس سنوات. وخلافا لذلك، سوف يعين المجلس الأوروبي رئيس المفوضية الأوروبية، لكنه سيحتاج إلى موافقة الأغلبية في البرلمان الأوروبي للمصادقة على تعيينه في المنصب. فأي منصب إذن هو المهيمن؟ في حكم المؤكد تقريبا أنه هذا الأخير، نظرا لانعقاد اجتماعات المفوضية بوتيرة أكبر. ولسوف يكون هناك أيضا مفوض وحيد يلعب دور وزير الخارجية، وهو دور يؤديه حاليا - بشكل فيه بعض التشويش والارتباك - شخصان منفصلان.

لكن أكثر الفقرات التي تؤكد على الفدرالية ضمنا في مسودة الدستور هي تلك التي توضح صلاحيات الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، ومناطقها ومواقعها. لم يخضع حتى الآن سوى عدد محدود من المجالات السياسية - ثلاثة وأربعين على وجه الدقة - لنظام الأغلبية المحددة والمؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري. أما القرارات في المجالات الأخرى فكانت تتطلب الإجماع؛ بكلمات أخرى، يمكن للقرارات أن يعترضها "فيتو" دولة واحدة فقط. المعاهد التمهيدية لا تلغي حق كل دولة باستخدام "الفيتو"، لكنها تحصره في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، والدفاع، والضرائب. ونظام تصويت الأغلبية سوف يطبق الآن في سبعين مجالا، تشمل الهجرة والسياسة الاجتماعية. وفي أكثر الفقرات شمولية في تأثيرها، تؤكد المعاهدة التمهيدية أن صلاحية الاتحاد الأوروبي لا تشمل السياسة الخارجية والدفاعية فقط بل "تنسيق سياسات الاقتصاد والعمالة للدول الأعضاء" (المادتان "I-14/11")، إضافة إلى "السياسة التجارية المشتركة" (المادة "I-12"). كما تفوض الاتحاد الأوروبي بجمع أية تمويلات يعتبرها "ضرورية لتحقيق أهدافه وتنفيذ سياساته" (المادة "I-53"). تبدو التنازلات السطحية لصالح السيادة الوطنية - "مبدأ

التشاور" و"مبدأ سلطة الدولة الإضافية" - غامضة ومبهمة مقارنة مع هذا التوكيد الصريح على السلطة المالية للاتحاد. الأمر الحاسم في أهميته هو أن الحق باقتراح قوانين وتشريعات الاتحاد الأوروبي تحتكره المفوضية. وتبعا لأحد التقييمات، فإن توسيع وتعديل الأغلبية المحددة المؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري سوف يزيدان إلى حد كبير فرص تحول مسودات القوانين إلى أوامر وتوجيهات[٢٨].

لكل هذه الأسباب، هنالك دليل ظاهري على الأقل يثبت أن الاتحاد الأوروبي سيصبح - في الممارسة العملية - كيانا قريب الشبه بفيدرالية الولايات المتحدة الأوروبية، إذا حازت معاهدة الميثاق التمهيدية على موافقة الدول الأعضاء.

الثقافة

ليس ثمة شك في أن ثقافة أوروبا السياسية تزداد اليوم وعيا بالذات، واختلافا عن الولايات المتحدة، وعداء لها (بل إن ذلك قد تحول إلى "كليشيه" شائعة). وأظهرت أحدث الاستطلاعات التي أجراها مركز بيو للأبحاث أن أغلبية كبيرة في فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، تفضل الآن سياسة أوروبية خارجية أكثر استقلالية (أقل تأثرا بالولايات المتحدة) (انظر الجدول ٩)[٢٩]. وهذا دون ريب عاقبة معارضة الرأي العام الواسعة للحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق. بين عامي ١٩٩٣- ٢٠٠٠، كانت لأكثر من ٨٣٪ من البريطانيين المبحوثين آراء "إيجابية" حول الولايات المتحدة؛ وبحلول آذار/ مارس ٢٠٠٣، انخفضت النسبة إلى ٤٨٪. في فرنسا، انخفضت نسبة المؤيدين لأمريكا خلال المدة نفسها بمقدار النصف (من ٦٢٪ إلى ٣١٪). في إيطاليا انحدرت من ثلاثة أرباع إلى الثلث؛ في ألمانيا، من أكثر من ٧٥٪ إلى ٢٥٪؛ في إسبانيا من ٥٠٪ إلى ١٤٪[٣٠]. أما قصر أمد الحرب وكشف شرور نظام صدام حسين بعد الحرب فقد أحدثا تعديلا جزئيا لكن ليس كاملا على هذه الاتجاهات والنزعات[٣١].

الجدول (٩)

الآراء العامة حول التحالف الأمريكي - الأوروبي، ٢٠٠٣

	التحالف الأمريكي - الأوروبي يجب أن يبقى وثيقا	يجب أن يبقى بلدنا أكثر استقلالا
فرنسا	٢٣	٧٦
إسبانيا	٢٨	٦٢
إيطاليا	٣٧	٦١
ألمانيا	٤٢	٥٧
بريطانيا	٥١	٤٥
الولايات المتحدة	٥٣	٣٩

لا يمثل ذلك الدليل الوحيد على الاختلاف في الثقافات السياسية. فالافتراضات النظرية التي ما زال يطلقها الأمريكيون حول الوحدة الجوهرية لـ"الحضارة الغربية" تبدو عرضة لشكوك متزايدة على ضوء الانحسار الحاد في نسبة المتدينين في أوروبا (انظر الجدول ١٠). في هولندا، وبريطانيا، وألمانيا، والسويد، والدانمرك، لا يذهب سوى أقل من واحد من كل عشرة أشخاص إلى الكنيسة مرة في الشهر على الأقل، وهذا انخفاض دراماتيكي مقارنة بالوضع في الستينات. في إيطاليا وأيرلندا الكاثوليكيتين فقط يذهب أكثر من ثلث السكان للتعبد في الكنيسة مرة في الشهر أو أكثر[٣٢]. وفي عملية مسح أجراها معهد غالوب للمواقف الدينية (عام ١٩٩٩)، تبين أن ٤٩٪ من الدنمركيين، و ٥٢٪ من النروجيين، و ٥٥٪ من السويديين، قالوا إنهم لا يأبهون لوجود الله. في حين قال ٨٢٪ من المبحوثين في أمريكا الشمالية إن الله "مهم جدا" بالنسبة لهم. ولا يمثل ذلك أمرا استثنائيا في أوروبا الغربية (أو "القديمة"). فتبعا لمعهد غالوب، فإن ٤٨٪ من سكان أوروبا الغربية لم يرتادوا كنيسة أبدا؛ أما النسبة في أوروبا الشرقية فهي أقل قليلا: ٤٤٪. ستة من

كل عشرة أمريكيين يؤمنون بوجود الله، لكن المعدل في أوروبا الشرقية ينخفض إلى أربعة من عشرة. كما أن ثلثي التشيك تقريبا يعتبرون أن الله غير مهم في حياتهم - وهي نسبة تفوق مثلتها حتى في السويد.

الجدول (١٠)

قصة حضارتين؟

المواقف الدينية في أمريكا الشمالية وأوروبا

	أمريكا الشمالية	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية
نسبة الذين يحضرون الطقوس الدينية مرة أو أكثر في الأسبوع	٤٧	٢٠	١٤
نسبة الذين يعتبرون الله مهما أو بالغ الأهمية في حياتهم	٨٣	٤٩	٤٩
نسبة المنكرين لوجود الله أو الروح أو قوة الحياة الدافعة	٢	١٥	٩
نسبة الموافقين على عدم وجود حقيقة جوهرية في الدين	٦	١٧	١١

اللازمة الطبيعية لهذا الصدع الثقافي المتوسع بين طرفي المحيط الأطلسي هي تنامي الوعي الأوروبي بالذات. واحد فقط من بين عشرة أوروبيين يعتبر الآن العضوية في الاتحاد الأوروبي "أمرا سيئا" لا لبس فيه. حتى في بريطانيا المعارضة لتوسيع سلطات الاتحاد الأوروبي، انخفضت نسبة المواطنين في هذا المعسكر من ٣٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢١٪ اليوم. في حين يريد نصف الأوروبيين تقريبا أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورا أكبر في حياتهم بخلال مدة خمس سنوات. كما أن ثلث الأوروبيين الذين استطلعت آراؤهم عام ٢٠٠٢، اعتبروا أن الاتحاد الأوروبي مرشح ليمارس "نفوذا أقوى في الشؤون الدولية"[٣٣].

العلاقات الخارجية

أخيرا، لا يجب التقليل من أهمية القوة المحتملة للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية. وبالرغم من تخلف الدول الأوروبية كثيرا عن الولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا السلاح، إلا أن من المتعذر تجاهل قدراتها العسكرية. صحيح أن ميزانية الدفاع الأمريكية تبلغ حوالي ضعف مجموع الميزانيات الدفاعية للدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٣٤]. وصحيح أنه على الصعيد المالي، تتجاوز المساهمة الأمريكية في حلف الناتو مساهمات دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في الحلف بنسبة ٣٠٪ تقريبا[٣٥]. لكن مجموع الإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي يفوق إلى حد كبير ما تنفقه روسيا أو اليابان أو الصين على الدفاع. وفي الحقيقة، تسبق دول الاتحاد الأوروبي الآن الولايات المتحدة في القوة البشرية (حوالي ١,٨ مليون شخص في الخدمة مقابل ١,٥ مليون)، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصين (٢,٥ مليون). أما جيوش أوروبا فهي أقل تدريبا وتجهيزا من جيش الولايات المتحدة بالطبع؛ ولا يمكن اعتبار سوى جزء بسيط من الجنود بوصفهم "جاهزين وفاعلين قتاليا". إلا أن هناك دورا مهما وواضحا للجنود الأوروبيين لا يتطلب منهم امتلاك كامل تقانة الأسلحة الأمريكية: حفظ السلام في عدد متزايد من الأماكن التي تسودها "حالات ما بعد الصراع". في عامي ٢٠٠٠و ٢٠٠١، بلغ عدد جنود دول الاتحاد الأوروبي الذين شاركوا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سبعة أضعاف عدد الجنود المشاركين فيها من الولايات المتحدة[٣٦].

تفوقت دول الاتحاد الأوروبي أيضا على الولايات المتحدة إلى حد كبير في المعونات المقدمة إلى الدول النامية. وإذا أجريت تعديلات على ميزانيات المعونة الرسمية لتأخذ في الاعتبار جملة متنوعة من العوامل ذات الصلة، يبدو لنا أن مجموع موازنات المعونة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يبلغ ثلاثة أضعاف موازنة المعونة الأمريكية[٣٧]. وحينما تجمع هذه المؤشرات مع غيرها - الانفتاح

أمام التجارة الدولية، الاستثمار في الدول النامية، الانفتاح أمام الهجرة الشرعية، تبني ممارسات بيئية "مسؤولة" - تحتل الولايات المتحدة مرتبة متدنية (إن لم نقل مخزية) على سلم الاقتصادات المتقدمة "الملتزمة بالتنمية" (المرتبة العشرون من بين واحد وعشرين دولة)[٣٨]. ومما له دلالة لا تفتقد الأهمية أن خمس عشرة من الدول التسع عشرة التي تسبق الولايات المتحدة في هذا المجال هي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

بالطبع يجب أن نعزو التزام الأوروبيين بالتنمية إلى غيرية الحكومات الوطنية لا إلى الاتحاد الأوروبي ذاته. ومع ذلك، لا بد أن يكون لحقيقة تفوق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة في هذه الميادين بعض المضامين الجيوسياسية. علاوة على أن الاتحاد الأوروبي يلعب بمفرده دورا متناميا من خلال مكتب المعونات الإنسانية التابع للمفوضية، والوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومن المهم في دلالته أن توضع هيئة المعاملات المصرفية والمدفوعات والهيئة المالية المركزية في إقليم كوسوفو (الذي تحتله الأمم المتحدة) تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي؛ وفي الحقيقة، يعتبر اليورو العملة الرسمية في الإقليم حاليا[٣٩].

نزعت عمليات المسح الدولية التي أجريت مؤخرا إلى التركيز على المواقف السلبية المتزايدة التي تتبناها شعوب الدول النامية تجاه الولايات المتحدة. ويبدو من المرجح أن مواقفها تجاه الاتحاد الأوروبي أكثر إيجابية. ومهما كان مدلول "القوة الناعمة"، يبدو أن الاتحاد الأوروبي مصمم على اكتسابها.

لكل هذه الأسباب، لا يبدو من غير المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة اعتبار الاتحاد الأوروبي منافسا محتملا، إن لم يكن فعليا.

الحجج المعارضة

لكن هناك وجها آخر لبيان الميزانية هذا، يتعرض للتجاهل من قبل أولئك الذين يفترضون وجود منافسة (إن لم نقل عداوة) وليدة بين جانبي الأطلسي. وحين نتفحص "جانب المدين" من حساب الاتحاد الأوروبي، يتضح لنا عدم وجود ما يقلق الأمريكيين. فبعيدا عن كون الاتحاد الأوروبي إمبراطورية منافسة في طور التشكل، تشير طبيعته "الانطوائية" إلى أن من الأفضل فهمه باعتباره كيانا يوجه معظم جهوده نحو الحفاظ على توازنه الداخلي بدلا من ممارسة القوة فيما وراء حدوده.

نسبة كبيرة من السكان المسنين

أوروبا تهرم وتشيخ. منتصف العمر سيرتفع في ألمانيا من ٤٠ سنة حاليا إلى ٤٧ في عام ٢٠٥٠؛ وفي فرنسا من ٢٨ إلى ٤٥؛ وفي هنغاريا من ٣٨ إلى ٥٠ (أمريكا تهرم أيضا بالطبع، لكن ليس بهذه السرعة، فمنتصف العمر سيرتفع فيها خلال الخمسين سنة القادمة من ٣٥ إلى ٤٠). المضامين سيئة والعواقب خطيرة. وتبعا للمفوضية الأوروبية، فإن ارتفاع معدل الإعالة يمكن أن يخفض نسبة النمو السنوي بمقدار ثلاثة أرباع النقطة بحلول عام ٢٠٤٠ (انظر الفقرة التالية)[٤٠]. لربما يقلل هذا الحساب من حجم المشكلة. فتبعا لتقديرات عدم التوازن بين الأجيال في الأنظمة المالية للاقتصادات العالمية، تحتاج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة عاجلة إلى زيادة الضرائب أو تخفيض التحويلات الحكومية إن أرادت تجنب فرض أعباء ضريبية غير مسبوقة في أوقات السلم على الجيل القادم. وفي حالة النمسا وفنلندا وهولندا، يجب أن تصل التخفيضات في التحويلات الحكومية إلى ٢٠٪ لتحقيق التوازن بين الأجيال[٤١]. وليس من قبيل المصادفة أن تستهلك المجادلات الخلافية حول المعاشات التقاعدية معظم وقت السياسيين الألمان والفرنسيين. الإصلاحات الضرورية لتجنب انهيار أنظمة الرعاية الاجتماعية الأوروبية تتطلب تضحيات فورية بالمكاسب والمصالح القوية.

الأداء الاقتصادي

منذ الأربعينات، جرى باستمرار تسويق الاندماج الأوروبي للناخبين بلغة الفوائد والمكاسب الاقتصادية. وبدا أن تزامن أول موجة من الاندماج الأوروبي مع "المعجزة الاقتصادية" في الخمسينات والستينات يؤكد ذلك، رغم أن العلاقة العرضية بينهما (الاندماج والمعجزة) كانت ضعيفة[٤٢]. لكن الزعم بأن الاندماج والتكامل يعززان النمو أصبح مؤخرا أكثر معقولية وقابلية للتصديق. يمكن للمرء أن يشكك في قدرة قانون أوروبا الواحدة (١٩٨٦)، ومعاهدة ماستريخت (١٩٩٢)، على زيادة تكامل واندماج اقتصاد أوروبا الغربية. صحيح أن الحواجز غير الجمركية أمام تجارة السلع والخدمات قد تقلصت إلى حد كبير. واستخدام عملة موحدة جعل من السهل - على الأقل - مقارنة الأسعار عبر حدود اثنتي عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي (من أصل خمس عشرة). لكن أداء أوروبا الاقتصادي منذ تطبيق هذه الإجراءات كان مخيبا للآمال على أقل تقدير. فبين عامي ١٩٥٠-١٩٧٣، بلغ معدل النمو السنوي الوسطي لمتوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا الغربية (عموما) ٤،١٪. وبين عامي ١٩٧٣ - ١٩٩٨، انخفض إلى ١،٨٪. وخلال هذه الفترة الأخيرة، لم يحدث فرق مهم بين النمو الذي شهدته "الموجة الأولى" من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أي الأعضاء الجدد الذين انضموا بعد عام ١٩٧٣ وبين الدول غير الأعضاء[٤٣]. اللافت على نحو خاص هو الأداء الهزيل للدول التي شاركت في الاتحاد النقدي منذ عام ١٩٩٩. وتبعا لصندوق النقد الدولي، توسعت "فجوة الناتج" في كافة اقتصادات منطقة اليورو بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٣، وتقف حاليا عند نسبة تتراوح بين ٢و- ٣،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٤٤].

تفوقَ أداء الاقتصاد الأمريكي (بالمقارنة مع الأداء الأوروبي). ففي كل سنة من العقد الأخير (باستثناء عام ٢٠٠١)، كان معدل النمو السنوي لاقتصاد الاتحاد

الأوروبي أقل منه في الاقتصاد الأمريكي[٤٥]. وتبعا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة حوالي ٣,٦٪ وسطيا في السنة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠١. أما في الاتحاد الأوروبي فلم يتجاوز ٢,١٪. وبين عامي ١٩٧٠- ١٩٨٣، كانت نسبة البطالة في أوروبا أقل باستمرار منها في الولايات المتحدة. أما الآن فهي أعلى إلى حد كبير. ففي النصف الثاني من التسعينات، تجاوزت نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي ١٠٪، بينما انخفضت في الولايات المتحدة إلى ما دون ٥٪. وحتى خلال السنوات الثلاث الماضية التي تميزت بزيادة فقدان الأمريكيين لوظائفهم، ظلت نسبة البطالة في أوروبا أعلى منها في أمريكا بمعدل تراوح بين نقطتين وثلاثة نقاط مئوية. وفي سبع من دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة، تجاوزت نسبة البطالة ٧٪ عام ٢٠٠٢[٤٦]. ولم يكن هذا الضعف في الأداء أشد وضوحا وإثارة للانتباه منه في ألمانيا، التي اعتبرت سابقا مفخرة الاقتصاد الأوروبي ومركز قوته الناشط. فمنذ عام ١٩٩٦، كان الاقتصاد الألماني "رجل أوروبا المريض"، حسب تعبير مجلة "الايكونوميست"، حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو ١,١٪، أي نصف معدله في منطقة اليورو[٤٧]. ولا توجد بادرة تشجع على الأمل في المستقبل المنظور. إذ وقف عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا عند ٤,٥ مليون شخص في منتصف عام ٢٠٠٣ (١٠,٦٪ من القوة العاملة)؛ وانكمش الاقتصاد بنسبة ٠,٢٪ في الربع الأول والثاني من عام ٢٠٠٣.

أخيرا، لربما يكون نمو الإنتاجية الأوروبية أسرع منه في أمريكا خلال معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن انعكس الوضع في السنوات السبع الأخيرة. وتبعا لمجلس المؤتمر، حقق الناتج المحلي الإجمالي/ ساعة العمل في أمريكا نموا بلغ معدله السنوي الوسطي أقل قليلا من ٢٪ خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠٢، في حين لم يتجاوز في الاتحاد الأوروبي ١,٢٪. ولم تحقق سوى دولة واحدة في الاتحاد - أيرلندا - نموا أعلى في الإنتاجية من الولايات المتحدة[٤٨].

أوروبا "تفضل الراحة"

أداء أوروبا الاقتصادي الهزيل بالرغم من الإجراءات الهادفة لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي يستدعي السؤال الوجيه الواضح: لماذا؟ التفسير الشائع يشير إلى أن عدم مرونة سوق العمل في أوروبا إلى درجة كافية، ولا يرجع السبب فقط إلى الحواجز اللغوية البينة، ولكن أيضا إلى القواعد والأنظمة التي طبقت على مر السنين استجابة لمطالب النقابات العمالية.

أخذت إحدى الدراسات التي أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي بعين الاعتبار الدليل المستخلص من الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠- ١٩٩٨، وطرحت سؤال بسيطا: ما هو التأثير الذي ستفرزه "أمركة" سوق العمل في الاتحاد الأوروبي على نسبة البطالة في أوروبا؟ الدراسة تصورت على وجه الدقة ما يلي:

- زيادة معدل المشاركة (نسبة السكان في القوة العاملة)
- تخفيض معدل الاستبدال (نسبة فائض الدخل السابق للعامل الذي استبدل بتعويض البطالة).
- تخفيض تكاليف حماية الوظائف.
- تخفيض معدل الضرائب على العمل (إدخال إصلاحات مالية للقضاء على شراك الفقر).
- إضعاف النقابات العمالية.
- إبطال المركزية في التفاوض على الأجور (حيث تؤدي الاتفاقات الجمعية على المستوى الوطني إلى وجود فوارق كبيرة في معدلات البطالة على مستوى الأقاليم والمناطق).

الجدول (١١) يوجز التأثيرات المتوقعة على المدى القريب، والمتوسط، والبعيد لثلاث من هذه السياسات. أما الرسالة التي يقدمها فهي واضحة لا لبس فيها: لن

تخفض معدلات البطالة الأوروبية لتماثل مستوياتها الأمريكية إلا إذا تم تطبيق السياسات الثلاث - ولن تظهر النتيجة إلا على المدى البعيد. الأمر الذي يؤكد أن إصلاح سوق العمل سيكون عملية صعبة. وثمة ضرورة ملحة لإجراء إصلاحات جذرية، لكن العوائد والفوائد لن تتمظهر إلا بشكل بطئ.

هنالك فارق آخر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لا تلحظه هذه الحسابات - أو بالأحرى المقاييس المعيارية للإنتاجية - تجسده الفجوة المتوسعة بين مدة عمل الأمريكيين ومدة عمل الأوروبيين. فتبعا لدراسة أجرتها مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يعمل الموظف الأمريكي وسطيا أقل من ٢٠٠٠ ساعة في السنة (١,٩٧٦). بينما لا يتجاوز المعدل لدى الألماني ١٥٣٥- أي أقل بنسبة ٢٢٪. ويتدنى لدى الهولندي والنرويجي. وحتى مدة عمل البريطانيين تنخفض بنسبة ١٠٪ عن أبناء عمومتهم على الطرف الآخر من المحيط. الأمر الغريب هو حجم ما تبدى من هذا الفارق خلال العشرين سنة الماضية. فبين عامي ١٩٧٩- ١٩٩٩، ازداد طوال سنة عمل الأمريكيين وسطيا بمقدار خمسين ساعة، أو حوالي ٣٪. بينما قصرت في ألمانيا بنسبة ١٢٪، وفي هولندا بنسبة ١٤٪[٤٩]. ولذلك فإن من الأمور الجديدة نسبيا حصول الأمريكيين على عطلة عشرة أيام في السنة بينما يحصل الأوروبيون على ثلاثين يوما.

لا تظهر هذه الأرقام في الواقع المدى الكامل لحقيقة "تفضيل الراحة" لدى الأوروبيين، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أن نسبة أكبر من الأمريكيين يعملون فعلا. فبين عامي ١٩٧٣- ١٩٩٨، ارتفعت نسبة الأمريكيين العاملين من ٤١٪ إلى ٤٩٪ من عدد السكان. لكن النسبة انخفضت في ألمانيا وفرنسا إلى ٤٤٪ و ٣٩٪ على التوالي. أما معدل الاستخدام الإجمالي للسكان في عمر العمل فيبلغ ٧٣٪ في الولايات المتحدة؛ بينما لا يتجاوز ٦٤٪ في الاتحاد الأوروبي[٥٠]. في حين تتجاوز معدلات البطالة في معظم الدول الأوروبية إلى حد كبير معدلاتها في الولايات

المتحدة - أكثر من ١٠٪ في بلجيكا وأسبانيا، أي أكثر من ضعف نسبتها في الولايات المتحدة. هنالك أيضا الإضرابات بالطبع. فبين عامي ١٩٩٢- ٢٠٠١، خسر الاقتصاد الإسباني - في المعدل الوسطي - ٢٧١ يوما لكل ألف مستخدم نتيجة الإضرابات في المصانع. أما في أيرلندا وفرنسا فيتراوح الرقم بين ٨٠- ١٢٠ يوما، مقارنة بأقل من ٥٠ في الولايات المتحدة[٥١].

الجدول (١١)

تأثيرات "أمركة" سوق العمل على البطالة في منطقة اليورو

	التأثير على البطالة في منطقة اليورو		
	على المدى القصير	*بعد ثلاث سنين*	*على المدى البعيد*
تخفيض معدل الاستبدال في منطقة اليورو إلى مستوياته في الولايات المتحدة	- ٠,٢٦	- ٠,٦٢	- ١,٢٤
تخفيض في حماية الاستخدام إلى مستوياتها في الولايات المتحدة	- ٠,٣٥	- ٠,٨٣	- ١,٦٥
تخفيض الضرائب على العمل إلى مستوياتها في الولايات المتحدة	- ٠,٠٨	- ٠,٢٠	- ٠,٤٠
تأثير السياسات الثلاث مجتمعة	- ٠,٦٩	- ١,٦٥	- ٣,٢٩

إذن، هذا هو السبب الرئيس وراء تفوق الاقتصاد الأمريكي على منافسيه في أوروبا خلال العقدين الماضيين. فالأمر لا يتعلق بارتفاع معدل الإنتاجية، ولا يتصل بالكفاءة والفاعلية، بل بحقيقة أن الأمريكيين يعملون مدة أطول. حقيقة أن

الأوروبيين يأخذون إجازات أطول ويتقاعدون في عمر أبكر. حقيقة أن هناك عدداً أكبر من الأوروبيين الذين يعانون من البطالة أو ينظمون الإضرابات. لقد تأخر زعماء أوروبا السياسيون في الانتباه لهذه المشكلة. في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، خاطر أحد السياسيين الألمان بمستقبله حين تجرأ على الإشارة إلى أن الاقتصاد الألماني قد ينمو بسرعة أكبر إذا قبل الألمان بتخفيض عدد أيام إجازاتهم. ولم تعد مثل هذه الآراء من المحرمات في فرنسا أيضا. لكن قرنا من الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية خلق عادات في التفكير يصعب جدا القضاء عليها. فمنذ بدايته الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، طالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بتخفيض ساعات العمل، ثم نادى مؤخرا بتقليص عمر العمل. أما بالنسبة للفرنسيين، فقد اعتبر ضمان العمل لمدة خمس وثلاثين ساعة في الأسبوع كحد أقصى بمثابة إنجاز عظيم تحقق في الماضي القريب. هذا التقليد التراثي راسخ الأركان ويصعب تغييره. والملمح اللافت في المعاهدة التمهيدية لإصدار الدستور الأوروبي هو سعيها لضمان وحماية عدد من الإجراءات التي تجعل المواطن الأوروبي أقل فاعلية من نظيره الأمريكي، باعتبارها من "الحقوق الأساسية". ومما دق ناقوس الخطر بالنسبة لرجال الأعمال البريطانيين أن المادة "II-27" تضمن وتحمي حق العمال بأن تستشيرهم الإدارة حول كيفية إدارة الشركة التي تستخدمهم. المادة المماثلة في أهميتها الدلالية هي"II-31": "لكل عامل الحق بتحديد الحد الأقصى من ساعات العمل، والحصول على فترات راحة يومية وأسبوعية، إضافة إلى إجازة سنوية مدفوعة الأجر"[٥٢].

السياسة الزراعية المشتركة

لربما تتمتع أوروبا حاليا بفائض تجاري، لكن جزءا من السبب يعود إلى بطء النمو النسبي للطلب المحلي. هنالك عامل آخر وثيق الصلة يتمثل في استمرار السياسة

الحمائية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، حيث تتجلى بأوضح صورها في القطاع الزراعي. وعند كتابة هذه الصفحات (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣)، تم التوصل إلى اتفاق - متأخر - لإصلاح السياسة الزراعية المشتركة، التي يخصص لها حاليا نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي تقريبا. وسيتم التخلي جزئيا عن النظام الذي يقدم من خلاله الدعم الحكومي للمزارعين على أساس حجم الإنتاج[٥٣]. كما ستخفض الأسعار التي ألزم الاتحاد نفسه بدفعها لشراء المنتجات الزراعية، رغم الإبقاء على الالتزام بالشراء. والدعم الحكومي الذي سيقدم للمزارعين في الدول العشر الجديدة لن يتجاوز ربع ما يقدم للدول الأعضاء حاليا[٥٤]. لكن هذه الإصلاحات لن تؤدي لتخفيض التعرفة والرسوم المفروضة في الوقت الراهن على واردات أوروبا الزراعية. لذلك فإن الاقتراحات الأمريكية المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، قبل مؤتمر كانكون المجهض، شملت تقليص الدعم المقدم للصادرات الزراعية بشكل مرحلي خلال مدة خمس سنوات، إضافة إلى تخفيض الدعم ليبلغ ٥٪ من قيمة المنتجات الزراعية، ووضع سقف للتعرفة والرسوم لا يتجاوز ٢٥٪. قبل مؤتمر كانكون، أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده لتخفيض الدعم الحكومي، الذي بلغ قبل إصلاحات السنة الماضية حوالي ٣٣٪ من قيمة المنتجات الزراعية، مقارنة بحوالي ٢١٪ في الولايات المتحدة. لكن دون اتفاقية تجارية عالمية، سوف يستمر هذا الدعم الحكومي[٥٥]. في الحقيقة، يتعذر الدفاع عن هذا الوضع، ويستحيل فهمه سياسيا، باعتبار أن ٤٪ فقط من القوة العاملة في الاتحاد الأوروبي تعمل في الزراعة حاليا.

الولايات المتحدة ليست أفضل في هذا السياق[٥٦]. لكن يجب أن نأخذ بالاعتبار تشبث أوروبا بسياسة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي ونظام التعرفة والرسوم، حين نطلق الأحكام المتعلقة بمساعدات الاتحاد الأوروبي الإيجابية للدول النامية. ولربما تكون سياسة المعونات الأوروبية أكثر سخاء من المعونات الأمريكية،

لكن طالما ظلت السياسة الزراعية المشتركة قائمة - حتى في نسختها المعدلة - سيأخذ الاتحاد الأوروبي بشماله ما أعطى بيمينه. والأسوأ من ذلك، ستؤدي سياسته إلى الاتكال على المعونات كبديل للتنمية الاقتصادية المؤسسة على الصادرات الزراعية. أما إذا استطاع التحرر من إسار جماعة الضغط - القليلة العدد - المطالبة بالسياسة الحمائية، فإن الفوائد والمكاسب - خصوصا بالنسبة للدول النامية على حدودها المتوسطية والسلافية - ستكون هائلة. كما سيجني المستهلكون في أوروبا الغربية فائدة حقيقية أيضا. ولن يخسر سوى عدد قليل نسبيا من المزارعين الذين يفتقدون الكفاءة، خصوصا في فرنسا. وعلى أولئك الذين يؤكدون على أن الريف الفرنسي يستفيد - من الناحية الجمالية - من الدعم الحكومي للقطاع الزراعي أن يراجعوا موقفهم. فإذا كان المهم هو المشاهد الريفية الرائعة، فيمكن بسهولة أن تدفع رواتب للمزارعين الفرنسيين للعمل في "البستنة" والحفاظ على جمال وسحر فرنسا، بدلا من إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية التي تستورد بسعر أرخص من خارج الاتحاد الأوروبي.

المصرف المركزي الأوروبي وتخفيض نسبة البطالة في ألمانيا

السياسة الزراعية المشتركة ترفع سعر المواد الغذائية حتى بالنسبة للعائلات الأوروبية، مما يقلص دخلها بشكل مزدوج: عبر دفع ضريبة الدخل وعبر مضاعفة أسعار مشترياتها من المواد الغذائية. لكن ذلك لا يمثل السبب الرئيس وراء ضعف الأداء الاقتصادي الأوروبي حاليا. فالأهم هو سوء إدارة السياسة النقدية في منطقة اليورو منذ تبني العملة الموحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

إن نجاح اليورو كبديل للدولار في بعض المعاملات التجارية الدولية يغطي في الواقع على فشل ذريع، يتمثل في التقليل - بشكل منهجي - من حجم الضغوط التي تمارس على الاقتصاد الألماني (من أجل تخفيض نسبة التضخم وربما تخفيض

الأسعار)، من قبل سياسة نقدية مصممة لتحقيق استقرار في الأسعار داخل الدول الاثني عشرة المختلفة تماما في بناها الاقتصادية.[٥٧]. فبين عامي ١٩٩٩ـ ٢٠٠١، أدت الوحدة الاقتصادية والمالية إلى ارتفاع معدلات الفائدة في ألمانيا، ليعوض عن ذلك تخفيض سعر الصرف[٥٨]. بينما أدت في عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٣ إلى تخفيض متأخر وغير كاف لمعدلات الفائدة وإلى صعوبة الحصول على قروض بسبب ارتفاع معدلات الصرف. وظهرت بعض أعراض الهبوط العام في مستوى الأسعار في ألمانيا قبل ذلك. وبالرغم من أن المعدل الرسمي للتضخم في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ظل إيجابيا، فإن هناك سببا يدعونا للاعتقاد بأن ذلك يخفي تضخما حقيقيا. انخفض مؤشر أسعار السلع الرئيسية في عام ٢٠٠٢، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية منذ منتصف عام ٢٠٠١[٥٩]. وشهدت ألمانيا، ومن بين الاقتصادات الغربية الكبرى، انخفاضا في أسعار العقارات بلغ ١٣٪ خلال العقد المنصرم[٦٠].

تفاقمت المشكلة لأن سياسة ألمانيا المالية قيدت وطوقت أيضا بالقواعد والأنظمة الأوروبية. فمعاهدة الاستقرار والنمو، التي لم تكن اسما على مسمى (والمفارقة أن الألمان أنفسهم طالبوا بها كشرط ضروري للوحدة النقدية)، تضمنت أن تتعرض ألمانيا للغرامة من قبل الاتحاد الأوروبي إذا تجاوز العجز في الميزانية ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (وهو أمر مرجح على ما يبدو) لثلاث سنوات متتالية (٢٠٠٢ـ ٢٠٠٤). على العموم، يعكس هذا العجز تشغيل عناصر الاستقرار الآلية عند حدوث انكماش أو قرب حدوثه. أما فكرة مضاعفته عبر فرض غرامات (وهو آلية مصممة للقضاء على السياسة المالية الناجحة من قبل إيطاليا وغيرها من الدول الأعضاء التي عرفت تاريخيا بتهورها وتبذيرها) فتعتبر من أغرب وأسوأ النتائج غير المقصودة للوحدة النقدية. ولا عجب أن يجري بسرعة تعليق العمل بمعاهدة الاستقرار والنمو في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة الماضية.

من الطرائق التي توفر رؤية واضحة للمسار الذي أوصل البنك المركزي الأوروبي إلى وجهة خاطئة طرح السؤال التالي: لو لم يجر إضعاف البنك المركزي الألماني (Bundesbank)، كم كانت معدلات الفائدة الألمانية ستبلغ اليوم؟ حين نأخذ بالاعتبار سجل البنك - الذي يشمل خمس مناسبات، على الأقل، خفضت فيها المعدلات بشكل حاد (في أعوام ١٩٦٧، ٥٧، ٨٢ - ٨٣، ٨٧، ٩٤ـ ٩٦) - يبدو من المنطقي الافتراض أن المعدلات ستكون أكثر انخفاضا. ولو لم يضطر البنك المركزي الأوروبي لاستهداف التضخم، لا في ألمانيا وحدها بل في اليونان وأيرلندا أيضا، لكانت قاعدة المعدلات الألمانية أقرب إلى المعدلات الأمريكية على الأرجح - أي أقرب إلى ١٪ منها إلى ٢٪[٦١].

تحت هذه الظروف، ليس من المفاجئ أن تتجنب الحكومة البريطانية - بعد الكثير من المواربة والمراوغة - الالتزام بالانضمام إلى منطقة اليورو في المستقبل القريب. وبالرغم من أن إحدى الدراسات التي تناولت تقرير وزارة الخزانة الضخم (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) حول الموضوع، قد أشارت إلى أن العضوية في اليورو يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي البريطاني، إلا أن ذلك لن يتجاوز ٠.٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أفضل الحالات، و ٠.٠٢٪ في أسوأها[٦٢]. حتى هذه الحسابات (التي افترضت أن الانتقال إلى اليورو سوف يعزز التجارة عبر القنال الإنكليزي، وهذا بدوره سيزيد الإنتاجية) يجب التشكيك في صدقيتها على ضوء الأداء الهزيل لمنطقة اليورو منذ إنشائها[٦٣]. ويتوجب على الدول العشر التي توشك على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تفكر مرتين قبل التحول إلى اليورو. إذ يمكن أن تخسر أكثر مما تربح إن طلب منها - كي تثبت أهليتها للعضوية - أن تمضي سنتين في "منطقة الأعراف"، خاضعة لآلية الجيل الثاني من معدلات الصرف، نظرا للتدفقات المتقلبة من رأس المال المحفوف بالخطر الذي يميل هذا النظام لاجتذابه (رأس المال الذي يجتذب المضاربين)[٦٤]. العجز في ميزانيات بولندا وهنغاريا وتشيكيا تجاوز ٤٪

عام ٢٠٠٢؛ وفي الحقيقة قارب العجز في ميزانية هنغاريا ١٠٪. ومن حسن حظ هذه الدول أيضا أن يعلق العمل بمعاهدة الاستقرار والنمو[٦٥].

إذا تبين أن توسيع الاتحاد يعني أن تكتسب اقتصادات أوروبا الشرقية المنخفضة الإنتاجية نظام الرعاية الاجتماعية والرفاه في أوروبا الغربية إضافة إلى عملتها، فإن تأثيرات الاقتصاد الضخم سوف تشابه إعادة عرض - بالحركة البطيئة - لإعادة توحيد ألمانيا، التي أخرجت ملايين الألمان الشرقيين من سوق العمل. إن معدلات الإنتاجية في جمهورية التشيك، وبولندا، وسلوفاكيا، وهنغاريا تقارب ثلث مستوياتها في فرنسا. وبأسلوب أكثر صراحة يمكن القول إن ما يعنيه ذلك أن عمال تلك الدول لن يستطيعوا منافسة نظرائهم في أوروبا الغربية إلا إذا حددت الأجور فيها عند ثلث المستوى الفرنسي. لكن لسوء الحظ، صممت قوانين وتشريعات العمل في الاتحاد لمنع ما يدعى في أوروبا الغربية - بأسلوب ماكر - "الإغراق الاجتماعي"، وهو تعبير ازدرائي يشير إلى منافسة الاقتصادات التي تنخفض فيها الأجور. يملك عمال دول أوروبا الشرقية حاليا القدرة على التعويض عن انخفاض الإنتاجية عبر العمل ساعات أطول حتى من الأمريكيين. فالعامل التشيكي يعمل في المعدل المتوسط أكثر من ألفي ساعة سنويا، وهو رقم يرتفع بثبات منذ انهيار الشيوعية، حتى في الوقت الذي تنخفض فيه ساعات العمل في أوروبا الغربية. ومن المرجح أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعكس هذا المسار، حيث سيلزم العمال التشيك بالعمل لمدة أقل، عبر منحهم الحقوق القانونية بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وزيادة أيام العطل والإجازات، وتقوية سلطة النقابات، ورفع سقف الحد الأدنى من الأجور، وبالطبع تعويضات بطالة سخية حين تفلس الشركات التي تستخدمهم نتيجة منحهم كل هذه الحقوق. إن الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية سوف يزيل آخر ما تبقى من المرونة الاقتصادية، أي احتمال تخفيض سعر العملة.

تابع: إنقاذ الدولة/ الأمة

ماذا، إذن، عن الخطوات الأوروبية باتجاه الدستور الفيدرالي؟ هنا، كما هي الحال دائما، تظهر الحاجة إلى التمييز بين الخطاب البلاغي والواقع الحقيقي. لقد ظل بعض السياسيين الفرنسيين والألمان يستخدمون لغة الفيدرالية الأوروبية طيلة سنوات. لكن الواقع الحقيقي ظل على الدوام متخلفا عن طروحاتهم، لسبب بسيط هو أن هؤلاء السياسيين أنفسهم - حين تطلب الأمر الانتقال من الأقوال إلى الأفعال - دافعوا بعناد عن مصالح بلادهم الوطنية. وما زالت الحكمة المأثورة عن الان ميلوارد صالحة حتى اليوم (المرحلة الأولى من الاندماج الأوروبي تتصل مع إنقاذ الدول/ الأمم أكثر من اتصالها بالفيدرالية)[٦٦]. وليس ثمة سبب يدعونا للظن بأنها لن تصدق حتى وإن جرى تبني مشروع معاهدة فاليري جيسكار ديستان. وفي الحقيقة، فإن قراءة متعمقة للمعاهدة التمهيدية - ولتعليقات وملاحظات رئيس الاجتماع خلال مناقشتها - تؤكد أن النقطة المهمة في التطبيق هي منع اكتساح الدول الأوروبية الأربع الكبرى من قبل الدول الأصغر في أعقاب التوسع نحو الشرق (وهو أمر يتعذر اجتنابه).

لربما يقول ناقد متشكك مثلا إن المنصبين الجديدين لرئيس المجلس الأوروبي ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي هما منصبان مثاليان لنوع معين من رجال الدولة الفرنسيين المتقدمين في السن - ولا يختلف عن ذلك كثيرا منصب رئيس اجتماع لجان وضع الدستور. تصور ديستان تجميد عدد المفوضين الأوروبيين عند خمسة واحدا على الأقل. وإذا لم يحدث ذلك، تبعا للحجة التي قدمها، فإن الدول السبع الصغرى في الاتحاد الأوروبي المتوسع - التي لا يتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي ٢٪ من ناتج الاتحاد - ستمنح عددا من المفوضين يفوق ذالعدد الممنوح للدول الست الكبرى، بالرغم من حقيقة أن حصة المجموعة الأخيرة من الناتج الإجمالي للاتحاد تتجاوز ٨٠٪. أثار ديستان أيضا فكرة جعل التمثيل النيابي في البرلمان الأوروبي

أكثر تناسبا مع الحجم السكاني للدول الأعضاء. إذ أعلن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ "يجب أخذ عدد السكان بعين الاعتبار لأننا نعمل تبعا للقواعد الديمقراطية هنا"[٦٧]. والأهم من كل ذلك - ربما - أن التغيرات التي أدخلت على نظام الأغلبية المؤهلة للتصويت في المجلس الوزاري ستعني أن تشريعات الاتحاد الأوروبي سيجري تبنيها حتى إن تمتعت بتأييد نصف عدد الدول الأعضاء، بشرط أن تمثل ٦٠٪ على الأقل من عدد سكان الاتحاد الأوروبي - وهذا نظام أفضل من ذلك الذي تمت الموافقة عليه في نيس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠) بالنسبة للدول الأربع الكبرى.

أصاب ديستان في رأيه. فمؤسسات الاتحاد الأوروبي كما هي قائمة حاليا تبالغ إلى حد كبير فعلا في تمثيل الدول الصغيرة، كما يظهر الجدول ١٢. وطيلة العديد من السنين ظل لهذا التناقض، المتمثل في زيادة تمثيل الدول الصغيرة وتقليص تمثيل الدول الكبيرة، أبعاده المالية أيضا. فمنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي، انطلاقا من الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ (١٩٥١)، ظل يعني ضمنا نقل وتحويل الموارد من الدول الأكبر والأغنى إلى الأصغر والأفقر. وفي الخمسينات، تلقت صناعة الفحم البلجيكية العاجزة عشرات الملايين من الدولارات من الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة، خصوصا ألمانيا. وبعد معاهدة روما، تلقت مستعمرات فرنسا السابقة (التي استطاعت التسلل إلى داخل السوق الأوروبية المشتركة بفضل دهاء ومكر الفرنسيين) ٣٨٠ مليون دولار على شكل معونات تنموية من الدول الخمس الأخرى الموقعة، خصوصا ألمانيا (أيضا). أما السياسة الزراعية المشتركة، التي نالت - بحلول عام ١٩٦٩- ٧٠٪ من ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فقد ألزمت المستهلكين الألمان في واقع الأمر بشراء المنتجات الفرنسية والهولندية الأغلى ثمنا[٦٨]. وتبعا لبيانات الميزانية الألمانية، تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات الألمانية (التي لا ترد) إلى الدول الأعضاء الأخرى قبل بضع سنين - بالقيمة الاسمية - مبلغ المائة واثنين وثلاثين ملياراً التي طالبت الدول المنتصرة ألمانيا بدفعه بعد الحرب العالمية الأولى [٦٩].

الجدول (١٢)

الاتحاد الأوروبي بالنسب المئوية

	الناتج المحلي الإجمالي	السكان	المقاعد في البرلمان الأوربي	الأصوات في المجلس الوزري	المفوضون	القضاة في المحكمة الأوربية	عدد السكان لكل صوت في المجلس الوزري
المانيا	٢٣,٤	٢١,٨	١٥,٨	١١,٥	١٠	٦,٧	٨,٢١٩,٣٠٠
بريطانيا	١٨,٠	١٥,٩	١٣,٩	١١,٥	١٠	٦,٧	٥,٩٨٣,٢٠٠
فرنسا	١٦,٦	١٥,٨	١٣,٩	١١,٥	١٠	٦,٧	٥,٩٥٢,١٠٠
إيطاليا	١٣,٨	١٥,٣	١٣,٩	١١,٥	١٠	٦,٧	٥,٧٨٤,٤٠٠
إسبانيا	٧,٤	١٠,٥	١٠,٢	٩,٢	١٠	٦,٧	٤,٩٣٦,٢٥٠
هولندا	٤,٨	٤,٢	٥,٠	٥,٧	٥	٦,٧	٣,١٩٦,٦٠٠
بلجيكا	٢,٩	٢,٧	٤,٠	٥,٧	٥	٦,٧	٢,٠٥٢,٤٠٠
السويد	٢,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٦	٥	٦,٧	٢,٢٢٠,٧٥٠
النمسا	٢,٤	٢,٢	٣,٤	٤,٦	٥	٦,٧	٢,٠٣٠,٢٥٠
الدنمرك	٢,٠	١,٤	٢,٦	٣,٤	٥	٦,٧	١,٧٨٣,٠٠٠
اليونان	١,٥	٢,٨	٤,٠	٥,٧	٥	٦,٧	٢,١٠٢,٢٠٠
فنلندا	١,٥	١,٤	٢,٦	٣,٤	٥	٦,٧	١,٧٢٧,٠٠٠
البرتغال	١,٤	٢,٧	٤,٠	٥,٧	٥	٦,٧	٢,٠٠٤,٦٠٠
ايرلندا	١,٣	١,٠	٢,٤	٣,٤	٥	٦,٧	١,٢٧٣,٣٣٣
لوكسمبورغ	٠,٢	٠,١	١,٠	٢,٣	٥	٦,٧	٢٢٠,٥٠٠

الشكل ١٢
حصة المانيا من موارد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي
(%)

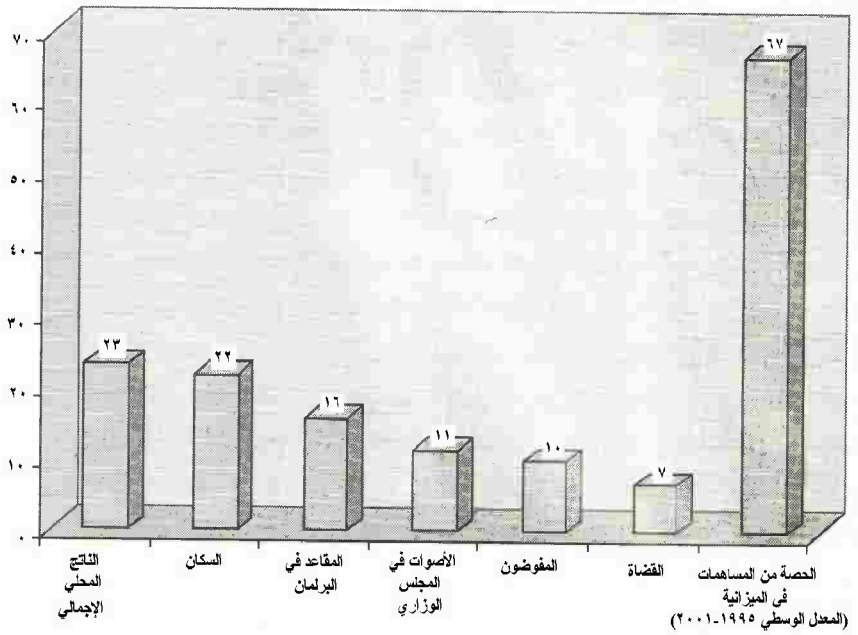

Source: John McCormick, *Understanding the European Union*, OECD.

لكم من غير المتوقع أن يبقى هذا النظام قائما لفترة طويلة. فبغض النظر عن كل شيء آخر، يدخل توسع الاتحاد الأوروبي عددا من الدول الأكثر فقرا - نسبيا - مقارنة بالأعضاء "الجدد" الذين انضموا للاتحاد سابقا. ففي التوسعات السابقة، كان متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأغنى الدول الأعضاء - لوكسمبورغ على الدوام - لا يتجاوز مرتين أو مرتين ونصف مستواه في أفقر الدول المنضمة حديثا (أيرلندا عام ١٩٧٤؛ اليونان، ١٩٨١؛ البرتغال، ١٩٨٦؛ فنلندا، ١٩٩٥). لكن انضمام الدول الشيوعية السابقة في شرق أوروبا يشكل بمجمله

تحديا أكبر. فالمواطن العادي في لوكسمبورغ أفضل حالا بخمس مرات من نظيره الليتواني. في كوبنهاغن تم الاتفاق على أن "الحد الأقصى من التزامات التوسع" المترتبة على الاتحاد لصالح الدول العشر الجديدة لن يتجاوز ٤٠,٨ مليار يورو في السنوات الثلاث ٢٠٠٤- ٢٠٠٦. لكن من سيمول هذه الالتزامات؟ من الصعب رؤية كيف يمكن للسياسيين الألمان الاستمرار في تبرير دفع أضخم المساهمات الصافية في ميزانية الاتحاد الأوروبي بينما يتجه الاقتصاد الألماني نحو الانكماش. ومن الواضح أن الغيرية الألمانية لعبت دورا هاما في تاريخ الاندماج منذ عام ١٩٤٥. ومع ذلك، لا بد من وجود حدود لاستعداد دافع الضرائب الألماني لدفع "التعويضات الصامتة" لبقية أوروبا.

من النتائج التي لم تصادف اهتماما كبيرا واكتشفتها عمليات المسح للتغييرات الطارئة على الرأي العام الأوروبي، أن هناك تناقضا مهما بين أعداد الذين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي "أمر جيد ومفيد" على وجه العموم، وبين أعداد الذين يظنون أنه جيد ومفيد لدولهم. ولربما تكون هناك صلة رابطة بين هذه التناقضات وبين آليات عمل ميزانية الاتحاد الأوروبي. في الدول التي تتلقى مبالغ مالية كبيرة - اليونان، أيرلندا، البرتغال، وكلها تلقت مساعدات مالية تجاوزت ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٥- ٢٠٠١- تتجاوز نسبة الناخبين الذين يعتبرون الاتحاد الأوروبي مفيدا لدولهم نسبة الناخبين الذين يعتبرونه مفيدا على وجه العموم. وعلى العكس من ذلك، هنالك عدد أكبر من الناخبين في بعض الدول المانحة - ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ - يعتبرون الاتحاد الأوروبي مفيدا على وجه العموم مقارنة بأولئك الذين يعتبرونه كذلك بالنسبة لدولهم[٧٠]. وهذا يشير بدلالته، من بين أشياء كثيرة، إلى إقرار الناخبين في بعض - وليس كل - الدول الأعضاء بوجود فارق مميز بين المصلحة الأوروبية والمصلحة الوطنية.

حدود "التأورب"

في حين أنه من المغري تمثيل المواقف "الأوروبية" بوصفها "معادية لأمريكا باطراد"، وأكثر وعيا بالذات الأوروبية، إلا أن ذلك يعتبر تمثيلا كاريكاتيريا في أفضل الأحوال. أولا، وكما تظهر بيانات ومعطيات مركز بيو، فإن معظم الأوروبيين يرسمون خطا حادا يميز الأمريكيين عموما عن إدارة بوش. فهناك ٧٠٪ على الأقل بين الفرنسيين الذين يتبنون آراء سلبية عن الولايات المتحدة يعتبرون "المشكلة" متصلة بـ"بوش خصوصا"، مقارنة بنسبة ٢١٪ فقط يعتقدون بأنها تتعلق بـ"أمريكا عموما"، و٤٪ يضعون اللوم على بوش وأمريكا معا. هذه النسب تشابه كثيرا مثيلاتها في ألمانيا وإيطاليا. ثانيا، من المفارقة التي تثير السخرية نوعا ما، أن هناك بعض الجوانب - على الأقل - من سياسة بوش الخارجية تتمتع بتأييد الأوروبيين. فثلاثة أرباع المبحوثين من الفرنسيين، والألمان، والطليان، في استطلاع مركز بيو اتفقوا على أن الشعب العراقي أصبح أفضل حالا دون صدام حسين. وثمة أغلبية واضحة في كافة الدول الأوروبية الرئيسية مستمرة في تأييد الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. على وجه العموم، لا توجد اختلافات عبر أطلسية في المواقف تجاه العولمة الاقتصادية والثقافية. وتجدر الملاحظة أيضا أن المشاعر المعادية للولايات المتحدة لا تمنع الشباب الأوروبيين من تعلم اللغة الإنكليزية. وباستثناء بريطانيا وأيرلندا، يدرس الإنكليزية حوالي ٩٢٪ من طلاب المدارس الثانوية في دول الاتحاد الأوروبي، أي ثلاثة أضعاف عدد الذين يدرسون الفرنسية، وسبعة أضعاف عدد الذين يدرسون الألمانية[٧١].

في ذات الوقت، يبقى الأوروبيون أقل "تأوربا" بكثير من الفرنسيين والبريطانيين والألمان والطليان.. فتسعة من كل عشرة أوروبيين يشعرون "بارتباط معتدل" أو"ارتباط وثيق" مع أوطانهم. لكن أقل من خمسة من كل عشرة (٤٥٪) يشعرون "بارتباط" بالاتحاد الأوروبي. في بعض الدول - السويد، هولندا، بريطانيا،

فنلندا - يصف عدد يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع المواطنين أنفسهم بأنهم "غير مرتبطين بشكل وثيق" أو "غير مرتبطين على الإطلاق" بالاتحاد الأوروبي؛ كما أن حوالي نصف الأوروبيين يرون أنفسهم منتمين إلى الجنسية التقليدية أولا ثم الأوروبية ثانيا. علاوة على ذلك، تتعرض الآن شعبية العضوية في الاتحاد الأوروبي للتدهور، ففي عام ١٩٩٠، اعتقد أكثر من ٧٠٪ من الأوروبيين أن العضوية أمر مفيد؛ لكن استطلاعات الرأي التي جرت مؤخرا تظهر انخفاضا إلى نسبة لا تتجاوز ٥٥٪.

كما أن أقل من نصف الأوروبيين يعتبرون أن للعضوية في الاتحاد الأوروبي "حسناتها وسيئاتها أيضا". وعلى ضوء هذه الأرقام، يبدو أن الهوية الأوروبية ليست راسخة الجذور تماما.

علاوة على كل ذلك، فإن تأثيرات الهجرة إلى أوروبا، التي سوف تستمر حتما، وفي الحقيقة ستزيد لمواجهة ارتفاع نسب الاتكالية التي ناقشناها آنفا، تنزع إلى إضعاف لا إلى تقوية اللحمة الثقافية الأوروبية. فقد انتقل ملايين الأشخاص إلى الاتحاد الأوروبي خلال العقد المنصرم، كمهاجرين لأسباب اقتصادية، أو لاجئين سياسيين، أو من أصول إثنية ألمانية. وهؤلاء المهاجرون يتبعون مسارات التدفق والهجرة التقليدية، خصوصا تلك التي أتت عبرها شعوب المستعمرات السابقة التي تحررت في الستينات والسبعينات. فتبعا لآخر التقديرات، تتراوح نسبة السكان المسلمين في هولندا وألمانيا وبريطانيا الآن بين ٣ - ٤ ٪، أما في فرنسا فهي ضعف ذلك تقريبا (٧,٥٪)[٧٢]. والاتجاهات الجديدة فيما يتعلق بطالبي اللجوء ومعدلات نجاحهم في ذلك تشير إلى أن بعض الدول سوف تضم على الأرجح عددا أكبر من السكان المهاجرين مقارنة بغيرها. فبين عامي ١٩٩٠- ٢٠٠٠، قبلت الدانمرك وألمانيا وهولندا والنمسا والسويد أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بعدد سكانها. وبالنسبة للمستقبل المنظور، سوف تظهر توترات عميقة بين الحاجة الاقتصادية الماسة

لاجتذاب مزيد من المهاجرين الشرعيين إلى أوروبا الغربية وبين العداوة السياسية تجاه القادمين الجدد التي ستتبدى بشكل أكثر حدة في (أو قرب) الأحياء الفقيرة - نسبيا - حيث يستقرون.

سيكون من المبالغ فيه تصوير النجاحات التي حققها السياسيون المعادون للهجرة مؤخرا كتمظهرات لانبعاث المشاعر القومية المتطرفة أو السياسة العنصرية في أوروبا. إذ لا يجمع السياسيين المعنيين - بدءا من جان - ماري لوبان إلى يورغ هايدر إلى (الراحل) بيم فورتيون - سوى القليل من العوامل المشتركة، كما يمكن وصف هذه النجاحات العابرة بدقة أكبر باعتبارها تمثل نوعا من اندفاع الناخبين المستاءين الذين يعانون من رهاب الأجانب بشكل مبالغ فيه. ومع ذلك، فإن العداء للأجانب منتشر على نطاق واسع. إذ وجد أحد استطلاعات الرأي الذي أجري مؤخرا أن أكثر من نصف الأوروبيين يعتقدون بأن الأقليات الاثنية تسيء استخدام أنظمة الرعاية الاجتماعية، وأن المهاجرين يفاقمون مشكلة البطالة. كما يعتقد ٤٠٪ بوجوب إعادة حتى المهاجرين الشرعيين إلى بلادهم الأصلية [٧٣]. وليس من المفاجئ أن يتعرض الشعبويون المتجردون من المبادئ الأخلاقية (الذين يسعون لكسب تأييد المواطن العادي) لإغراء إشباع مثل هذه الرغبات والعواطف. ولا ريب أن مضامين كل ذلك تسبب الإحباط وتوقع الكآبة في النفس بالنسبة للحالمين بأوروبا الفيدرالية. وحين سأل أحد استطلاعات الرأي في أوروبا الناخبين عما يعنيه الاتحاد الأوروبي بالنسبة لهم، وضع أكثر من خمسهم علامة أمام "لا يوجد ما يكفي من السيطرة على الحدود". وبغض النظر عن القيود الموضوعة، يبدو في حكم المؤكد أن توسع الاتحاد سوف يعزز الإدراك بأنه يشجع على الهجرة عبر إتاحة فرص جديدة للشباب في أوروبا الشرقية وحوض المتوسط للانتقال غربا. وهناك بعض الديماغوجيين الذين بدؤوا ربط العداء للمهاجرين بمعاداة الاندماج الأوروبي. ويبدو أن هذه النزعة ستزداد قوة بشكل يتعذر اجتنابه.

ثم هناك المسألة التركية. فقد طلب الأتراك لأول مرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٨٧. ومنذ ذلك الحين، رفضت كافة طلباتهم، غالبا على أساس سجل تركيا الملتبس والمنفلت على صعيد الحقوق السياسية والمدنية إضافة إلى حقوق الإنسان؛ كما يستند الرفض ضمنا (وأحيانا علنا) إلى كون تركيا دولة إسلامية بأغلبيتها الساحقة. لكن الحجة الاقتصادية المؤيدة لعضوية تركيا في الاتحاد تزداد قوة وإقناعا. وتبعا لبعض التقديرات، فإن متوسط دخل الفرد في تركيا أعلى منه في هنغاريا أو لاتفيا أو ليتوانيا، وجميعها على وشك الانضمام للاتحاد، كما يفوق بمقدار الضعف مثيله في معظم دول البلقان. وخلافا لذلك، غدت الحجة الدينية محرجة وخاطئة سياسيا، كما اكتشف ديستان نفسه حين تهور وعرضها في السنة الفائتة. ففكرة أن أوروبا مسيحية - بالتعريف - لم تعد صالحة ولا منطقية؛ ومثلما رأينا، هنالك قلة من المسيحيين الملتزمين وكثرة من المهاجرين غير المسيحيين. ولا يمكن بعد الآن الزعم بأن تركيا ليست ديمقراطية في الممارسة العملية. فقد وصل إلى السلطة حزب إسلامي معتدل عبر انتخابات حرة ونزيهة؛ ولم يتدخل الجيش، كما كان يفعل في الماضي. وفي ذات الوقت فإن الحجج والبراهين الاستراتيجية لصالح وصل تركيا بالغرب عبر روابط مؤسسية جديدة تبدو مقنعة وضرورية. فقد أظهر رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية لاجتياح شمال العراق، أن أعضاءه - على الأقل - قد قرؤوا وفهموا معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي لا تشمل فقرة تبرر الحرب الاستباقية. ومن خلال إسقاط نظام صدام حسين، أظهرت الولايات المتحدة بكل وضوح المخاطر التي تواجه "النظام المارق" في الشرق الأوسط. لكن أية إشارة تكافئ النظام الديمقراطي المعتدل دينيا أفضل من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي؟

هنا تكمن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها اعتبار فكرة تشالز كوبتشان حول أوروبا كبيزنطة جديدة استشفافا مستقبليا (غير مقصود). فعندما

تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتستمر الجاليات الإسلامية في أوروبا في النمو، سوف يأتي يوم يدعونا فيه سبب وجيه لعقد مقارنات توازي بين بروكسل وبيزنطة - أو بالأحرى الأستانة العثمانية.

"ساعة أوروبا"

بالرغم من أن الهجرة إلى فرنسا لم تكن مرتفعة على نحو خاص مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، إلا أن وجود جاليات مسلمة كبيرة العدد في فرنسا - ينتمي أفرادها إلى الجيل الثالث من المهاجرين الآن - قد يساعد في تفسير نجاح الجبهة الوطنية، بزعامة جان - ماري لوبان، في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية عام ٢٠٠٢. ومن أجل التأكد من النصر في الجولة الثانية، اضطر جاك شيراك للابتعاد عن موقف لوبان حول الهجرة، وهذا بدوره قد يساعد في تفسير السبب وراء إحجامه عن الارتباط بالعمل العسكري ضد العراق عام ٢٠٠٣.

هذه الاعتبارات السياسية المحلية - أو على وجه الدقة، تنوع المجموعات السياسية الداخلية - تمثل السبب الرئيس وراء صعوبة تنسيق ديبلوماسية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما ثبت لاحقا. على الصعيد النظري، تعتبر السياسة الأوروبية المشتركة للشؤون الخارجية والأمن فكرة جذابة؛ أما على صعيد الممارسة، فقد ثبت مدى صعوبة تحقيقها. ومثلما رأينا، تبين بكل وضوح أن "ساعة أوروبا" لم تدق في البوسنة؛ وأدت الخلافات بين الدول الأعضاء إلى نوع من الشلل السياسي. وحول العراق، ظهر شرخ عميق في بنيان الاتحاد الأوروبي. فهل سيغير كل ذلك فكرة إنشاء وزارة خارجية أوروبية وتعيين وزير لها؟ يبدو أن من المستبعد حدوث ذلك.

باختصار، الاتحاد الأوروبي اتحاد من نوع غريب، كونفيدرالية تتخيل أنها فيدرالية دون أن تكون كذلك. فهي تملك سلطة تنفيذية، وتشريعية، وبرلمانا،

ومحكمة عليا، ومصرفا مركزيا، وعملة مشتركة، وعلما، ونشيدا وطنيا. لكنها لا تملك سوى ميزانية صغيرة مشتركة وجيشا هزيلا مشتركا. وما زالت الحكومات الوطنية تتخذ مزيدا من القرارات (بحيث تجاوزت ما أراده مهندسو الاتحاد الأوروبي) في اجتماعات المجلس الأوروبي أو في المؤتمرات المنعقدة بين الحكومات. وفي الحقيقة، يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى لغة مشتركة، ونظام بريدي مشترك، وفريق موحد لكرة القدم، بل إلى توحيد المقاييس بالنسبة لمآخذ الكهرباء مثلا. وفي رأي بعض المنتقدين - وربما يكون أشهرهم وزير حكومة المحافظين السابق نيكولاس ريدلي - يهدد الاتحاد بالتحول إلى "رايخ رابع"، لا تسيطر عليه ألمانيا فقط، بل يصبح ألمانياً في بنيته المؤسسة. ويعتقد غيرهم - خصوصا أستاذ العلوم السياسية بجامعة اكسفورد، لاري سيدنتوب - بأن الفرنسيين هم الذين يديرون الاتحاد تبعا لأسلوبهم البيروقراطي الذي لا يخضع للمساءلة بشكل كامل، الأمر الذي أعاق ارتقاءه ليصبح ولايات متحدة على النموذج الأمريكي[٧٤]. وبرأي سيدنتوب، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر شبها بإمبراطورية بونابرتية ثالثة منه برايخ ألماني رابع.

التشابه الأقرب من هذين الكيانين قد يكون مع سويسرا، حيث الاقتصاد أشد أهمية من السياسة، والكانتونات والمقاطعات أقوى من الحكومة المركزية. لكن حتى فكرة "سويسرا عملاقة" تقلل من أهمية جانبي العجز الديمقراطي الصارخ اللذين يميزان الاتحاد الأوروبي: أي ضعف البرلمان الأوروبي مقارنة بالمفوضية الأوروبية، وهي مؤسسة تفاخر بافتقارها للشفافية، ويبدو أنها لا تخضع لمحاسبة أو مساءلة أحد تقريبا. لربما لا يكون الاتحاد الأوروبي بيزنطة، لكن آليات عمله الداخلي تعتبر بيزنطية بالتأكيد. العجز الديمقراطي الثاني أقل وضوحا لكنه أكثر أهمية، حيث لا يملك الناخب الألماني سوى حق محدود بالمشاركة في القرار السياسي مقارنة بنظيره الأوروبي في لوكسمبورغ أو أيرلندا. لربما يكون هذان

الجانبان ضروريين لوجود الاتحاد الأوروبي، نظرا لأن النظام الديمقراطي الأصيل قد يطلق مشاعر رهاب الأجانب من عقالها لدى العديد من الأوروبيين، أو يبعث المسألة الألمانية - النائمة منذ عهد طويل - في أذهان الألمان وجيرانهم على حد سواء. لكن تحت مثل هذه الظروف، يبدو من المستبعد أن يعزز الاتحاد الأوروبي شرعيته دون سياسة مشتركة على صعيد الشؤون الخارجية والأمن.

تم اتخاذ إجراءات وخطوات مهمة باتجاه ما يعرف - بتعبير مهذب - باسم "الهندسة المتغيرة". إذ لم تتبن اليورو حتى الآن سوى اثنتي عشرة دولة من أعضاء الاتحاد فقط؛ وقبل وقت قصير من الانتهاء من تأليف هذا الكتاب، صوت السويديون بحزم ضد العضوية في العملة الأوروبية الموحدة خلال استفتاء ثان أجري في السويد ، الأمر الذي قلص احتمال أن يصوت البريطانيون لصالحها. إذ لم توقع بريطانيا ولا أيرلندا على اتفاقية شينغين للتخفيف من القيود على الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي. وبين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٧ ، رفض البريطانيون أيضا الميثاق الاجتماعي، أحد "الأعمدة" الثلاثة للاتحاد الأوروبي التي أعلن عنها في ماستريخت. وبأسلوب مشابه، لن تطبق الدول الجديدة في الاتحاد - بشكل فوري - كل بنود وشروط العضوية. إذ إن مفهوم الامتناع الإيجابي البناء عن التصويت الذي أدخل في معاهدة أمستردام، وفكرة تعزيز التعاون في معاهدة ديستان الدستورية التمهيدية (المادة: I-43) يشيران باتجاه مزيد من هذه الترتيبات المنفصلة حسب رغبة كل دولة من الأعضاء على حدة. ولا يتوقع أحد بشكل جدي أن يؤدي ذلك إلى تقوية الاتحاد الأوروبي. وكلما زاد عدد المنسحبين والممتنعين عن تبني قرارات الاتحاد، ضعفت لحمته وتماسكه. فأوروبا المتعجلة يصعب عليها تحقيق هدف معاهدة روما المتمثل في "اتحاد تزداد الصلات بين أعضائه قوة". على العكس من ذلك، تزداد هذه الصلات والروابط وهنا وضعفا. وبدلا منه، ستظهر تعددية من الاتحادات المصغرة، بدءا من معاهدة روما، وانتهاء بملتقى الخطوط السياسية المتشابكة لـ"تحالفات

الراغبين" المتطابقة جزئيا - حيث تحدد التحالفَ المهمةُ المستهدفة في كل حالة. ومن الإشارات والأعراض الدالة على هذه النزعة أن الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني تحدثا صراحة، في أعقاب تأجيل أي قرار حول المعاهدة الدستورية في قمة بروكسل (كانون الأول/ ديسمبر الماضي)، بأن بلديهما يمثلان "طليعة" ما يعتبر ضمنا أوروبا ذات الطبقتين*.

الأساطير، والحكايا، والاستعراضات

النتيجة المستخلصة من هذا الفصل صريحة ومباشرة: لا يوجد سبب يدعو الولايات المتحدة للخوف لا من توسع ولا من تجذر الاتحاد الأوروبي - ولا يرجع ذلك فقط إلى تناقض العمليتين مع بعضهما بعضا. الحديث عن بروز أوروبا الفيدرالية كثقل مقابل للولايات المتحدة مؤسس على خطأ فادح في قراءة التطورات. فالاتحاد الأوروبي مكتظ بالسكان، لكنه عجوز وهرم. اقتصاده أكبر وأضخم لكنه بطيء وكسول. إنتاجيته ليست سيئة، لكن تفسدها المبالغة في منح العطل والإجازات للمنتجين. اتحاد ناجح لكنه ما يزال غير كاف على صعيد التحرر من الرسوم الجمركية. اتحاد يشمل وحدة نقدية عرقلت - بدلا من أن تعزز - النمو الاقتصادي للدول الأعضاء. اتحاد قانوني بالتأكيد، لكن العديد من قوانينه صدرت عن مفوضية ليست منتخبة ولا تخضع لمحاسبة تجعلها تحظى بالشرعية القانونية. ويبدو من المرجح أن الاتحاد - ككيان سياسي - سيبقى كونفدرالية في المستقبل المنظور. ما قاله ديغول عام ١٩٦٢ يبقى صحيحا في جوهره حتى اليوم: "في

* السبب الظاهر لفشل قمة بروكسل هو رفض إسبانيا وبولندا القبول بإضعاف تأثيرهما النسبي في المجلس الوزاري، حسب ما تضمنته القواعد والأنظمة الجديدة المقترحة حول تصويت الأغلبية المؤهلة. أما "نظام نيس" فهو يناسبهما أكثر.

الوقت الحاضر، لا يمكن وجود أي أوروبا باستثناء أوروبا المكونة من ولايات، بغض النظر - طبعا - عن الأساطير والحكايا والاستعراضات". حتى هذه الأساطير لا تحظى بالكثير من الاحترام. وبالرغم من وجود آثار لثقافة أوروبية مشتركة تتميز عن الفكرة الأمريكية عن "الغرب" الذي يفتقد الشكل المحدد، إلا أن الهويات الوطنية ما زالت مسيطرة، ولا تضعفها الهجرة إلى أوروبا. لكل هذه الأسباب، تبدو صياغة سياسة مشتركة على صعيد الشؤون الخارجية والأمن مطمحا بعيد المنال وربما مستحيل التحقيق.

من ذا الذي يرغب بوجود ثقل مقابل على أية حال؟ في التحليل الأخير، تستفيد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التعاون أكثر من التنافس. العامل الجوهري يتمثل في أن كلا منهما بحاجة للآخر، بل يعتمد على الآخر. وهذا يتبدى بأوضح صوره في المجال الاقتصادي. فربع صادرات الاتحاد الأوروبي تقريبا تذهب إلى الولايات المتحدة، بينما يأتي خمس الواردات منها، وبلغت حصة الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي ٦٥٪ عام ١٩٩٩؛ وهي نسبة استثمارات الاتحاد الأوروبي نفسها في الولايات المتحدة. وهنالك ما لا يقل عن ٤٥٪ من أسهم الاستثمارات الأمريكية الخارجية المباشرة في الاتحاد الأوروبي[٧٥]. كما أن حصة مهمة من دين الحكومة الأمريكية، إضافة إلى ديون الشركات الأمريكية، تملكها حقائب المستثمرين والمؤسسات في أوروبا. إذن، هنالك شيء يمكن أن يقال عن توصيف ريتشارد روزكرانس للعلاقة كشراكة بين "قيصر وكريساس* "[٧٦]. لكن المصالح الأوروبية - الأمريكية المشتركة مصالح ثقافية أيضا؛ وأولئك الذين يتذمرون ويتشكون من انتشار مطاعم مكدونالد في كل بقعة وركن من أوروبا يتجاهلون العدد الهائل من المطاعم الفرنسية والإيطالية في الولايات

* آخر ملوك ليديا (٥٦٠- ٥٤٦ ق.م). خلال فترة حكمه سقطت مملكته المزدهرة الغنية أمام زحف الفرس. (المترجم)

المتحدة. ومثلما قال مايكل ايزنر، رئيس المدراء التنفيذيين في "ديزني" ذات مرة: "'الأميرة النائمة Sleeping Beauty' هي الثقافة، وهذه فرنسية؛ أما 'بيتر بان Peter Pan' فهو إنكليزي، و'بينوتشيو Pinocchio' إيطالي، و'بياض الثلج' ألمانية Snow White German"[٧٧]. وفوق كل شيء، ليس ثمة مجال للشك في أن لدى الأمريكيين والأوروبيين مصلحة مشتركة في محاربة الإرهاب. وجهود ومساعي حفنة من المتعصبين المتحمسين للقتل والتدمير والتخريب، في منهاتن أو ممباسا، لن تواجه الهزيمة إلا إذا تعاونت الأجهزة الاستخبارية وقوات الشرطة في الولايات المتحدة وأوروبا وعملت معا[٧٨]. إن مشاريع بناء الأمم/ الدول في البوسنة، وكوسوفو، وأفغانستان، والعراق، سوف يرجح نجاحها إذا أقيم تعاون هادف عبر الأطلسي.

لذلك يجب على أولئك الذين شعروا بالقلق في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة "نهوض" الولايات المتحدة الأوروبية أن يسترخوا ويهدئوا من روعهم. وأولئك الذين تخيلوا حالمين في أوروبا الأمر نفسه تماما، عليهم أن يعودوا إلى أرض الواقع. فما زالت بروكسل - حرفيا ومجازيا - على مسافة قصية جدا عن بيزنطة.